

اتفاقية أوسلو والردود العربية عليها

حنين طارق محمد

Han22h6003@uoanbar.edu.iq

٠٧٨٠٥٥٩٩١٧٦

أ.م.د. إياد عايش محمد

ed.ayad_ayash@uoanbar.edu.iq

٠٧٨٠٧٧١٧٦٥٣

جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية

اتفاقية أوسلو والردود العربية عليها

حنين طارق محمد

أ.م.د. إياد عايش محمد

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة موضوع اتفاقية أوسلو والردود العربية عليها، التي تعدّ نقطة تحول في الصراع العربي الإسرائيلي، وقعت في عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وكانت الغاية منها تحقيق السلام وتوفير إطار للحل القائم على الدولتين.

سعى هذا البحث إلى تحليل تأثير اتفاقية أوسلو على العلاقات العربية الإسرائيلية، ودراسة ردود الفعل العربية المختلفة تجاه هذه الاتفاقية، تتضمن هذه الردود الالتزامات السياسية والاقتصادية والثقافية التي اتخذتها الدول العربية في إطار دعم القضية الفلسطينية، وتناقش أيضاً كيف أثرت هذه الردود في تشكيل السياسة الخارجية للدول العربية.

الكلمات المفتاحية: أوسلو - اتفاقية - العربية - الردود - عليها.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اتفاقية أوسلو والعواقب الناتجة عنها، فضلاً عن دراسة ردود الفعل العربية المختلفة تجاه هذه الاتفاقية. وتتجلى الأهداف إلى فهم محتوى الاتفاقية، بما في ذلك الأهداف الرئيسية والشروط المتضمنة، وكيفية تأثير هذه العناصر على العلاقات العربية الإسرائيلية، وتسعى الدراسة إلى تحليل تأثير اتفاقية أوسلو على الأنظمة السياسية في الدول العربية، والبحث في مدى استجابة الدول العربية المختلفة لهذه الاتفاقية، وما إذا كانت هذه الردود تعكس وحدة أم انقسام داخل الساحة العربية.

أهمية دراسة الموضوع

تعد دراسة اتفاقية أوسلو والردود العربية عليها ذات أهمية بالغة، لعدة أسباب:

١. فهم السياق التاريخي المعقد للصراع العربي الإسرائيلي، والتغيرات في المواقف العربية.
٢. تساعد في تقييم كيفية تأثير هذه الاتفاقية على السياسات الإقليمية والدولية.

٣. تسليط الضوء على قضية فلسطين: تُعيد تأكيد مركزية القضية الفلسطينية في السياسة العربية وتطرح تساؤلات حول استمرارية دعم الدول العربية لفلسطين.
٤. توقع الاستجابات المستقبلية: يمكن أن يساعد تحليل ردود الفعل العربية في توقع كيف يمكن أن تتعامل الدول العربية مع التطورات المستقبلية المتعلقة بالسلام والاستقرار في المنطقة.

الأسئلة البحثية

١. ما هي أبرز بنود اتفاقية أوسلو وأهدافها الرئيسية؟
٢. كيف اختلفت ردود الفعل العربية على اتفاقية أوسلو بين الدول العربية المختلفة؟
٣. ما هي الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للاتفاقية على الدول العربية؟
٤. كيف تغيرت المواقف العربية تجاه إسرائيل بعد توقيع اتفاقية أوسلو؟
٥. هل كانت هناك تداعيات داخلية في الدول العربية نتيجة توقيع الاتفاقية؟

الفرضيات

١. الاتفاقية ساهمت في تقسيم الآراء داخل الدول العربية وأثرت في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية.
٢. كانت ردود الفعل العربية على اتفاقية أوسلو متباينة، حيث اتخذت بعض الدول مواقف مؤيدة بينما اعتمدت أخرى الخطاب النقدي.
٣. إن ردود الفعل العربية أثرت على العلاقات الثنائية بين الدول العربية وإسرائيل في المدى الطويل.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعقيدات المتعلقة بالتفاعل العربي مع اتفاقية أوسلو، والتي قد تساهم في تعزيز الفهم أو تفكيك المصداقية العربية في المشهد السياسي الإقليمي.

انبثقت الدراسة من التساؤل:

- ما مدى تأثير مواقف الدول العربية على السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين بعد توقيع اتفاقية أوسلو؟

محاور الدراسة:

تمت معالجة الدراسة ضمن المحاور الآتية:

المطلب الأول: مضمون اتفاقيات أوسلو وتأثيرها على القضية الفلسطينية

المطلب الثاني: المواقف وردود الأفعال العربية على اتفاقية أوسلو

منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على المنهج التاريخي لدراسة فترة توقيع الاتفاقيات والتطورات السياسية المرتبطة بها، فضلا عن المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ردود الفعل العربية، بجانب تحليل المحتوى للمقالات والتقارير الإعلامية المتعلقة بالموضوع، مثل: جمع البيانات، وتحليلها البيانات، ودراستها دراسة ميدانية.

واستندت الدراسة على مصادر ومراجع تناولت اتفاقية أوسلو

Abstract

This study addressed the subject of the Oslo Accords and Arab responses to them, which represent a turning point in the Arab-Israeli conflict. Signed in 1993 between the Palestine Liberation Organization and the Israeli government, their aim was to achieve peace and provide a framework for a two-state solution. This research sought to analyze the impact of the Oslo Accords on Arab-Israeli relations and to study the various Arab reactions towards this agreement. These responses include the political, economic, and cultural commitments undertaken by Arab states in support of the Palestinian cause. It also discusses how these responses influenced the shaping of Arab states' foreign policies.

Keywords: Oslo – Accords – Arab – Responses – Towards.

Study Objective: This study aims to analyze the Oslo Accords and their resulting consequences, as well as examine the different Arab reactions to this agreement. The objectives are manifested in understanding the content of the agreement, including its main goals and the conditions involved, and how these elements affected Arab-Israeli relations. The study seeks to analyze the impact of the Oslo Accords on political systems in Arab states, and to investigate the extent of different Arab states' responses to this agreement, and whether these responses reflect unity or division within the Arab arena.

Importance of the Subject:

Studying the Oslo Accords and Arab responses to them is of paramount importance for several reasons:

1. Understanding the complex historical context of the Arab-Israeli conflict and the changes in Arab positions.

٢. Helping to assess how this agreement impacted regional and international policies.

٣. Shedding light on the Palestinian issue: It reaffirms the centrality of the Palestinian cause in Arab politics and raises questions about the continuity of Arab states' support for Palestine.

٤. Anticipating future responses: Analyzing Arab reactions can help predict how Arab states might deal with future developments related to peace and stability in the region.

Research Questions:

١. What are the most prominent terms and main objectives of the Oslo Accords?

٢. How did Arab reactions to the Oslo Accords differ among various Arab states?

٣. What are the social, political, and economic effects of the Accords on Arab states?

٤. How did Arab stances towards Israel change after the signing of the Oslo Accords?

٥. Were there internal repercussions in Arab states as a result of signing the agreement?

Hypotheses:

١. The agreement contributed to dividing opinions within Arab states and influenced their policies towards the Palestinian cause.

٢. Arab reactions to the Oslo Accords were varied, with some states adopting supportive positions while others employed critical discourse.

٣. Arab reactions affected the bilateral relations between Arab states and Israel in the long term.

Study Problem:

The problem of the study lies in the complexities related to Arab interaction with the Oslo Accords, which may contribute to enhancing understanding or dismantling Arab credibility in the regional political landscape.

The study emanated from the question:

·To what extent did the positions of Arab states influence the political, economic, and social contexts in Palestine after the signing of the Oslo Accords?

Study Axes:

The study was addressed within the following axes:

First Axis: The Content of the Oslo Accords and their Impact on the Palestinian Cause.

Second Axis: Arab Positions and Reactions.

Research Methodology:

The research methodology relies on the historical approach to study the period of signing the agreements and the associated political developments, in addition to the descriptive-analytical approach to analyze Arab reactions, alongside content analysis of articles and media reports related to the topic, such as: data collection,

data analysis, and conducting a field study. The study was based on sources and references that dealt with the Oslo Accords.

المقدمة

تعد اتفاقية أوسلو من الأحداث التاريخية البارزة في الصراع العربي الإسرائيلي، لتفتح بذلك آفاقاً جديدة في مسألة السلام بين الطرفين، وقعت الاتفاقية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وكانت تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية تعكس رغبة الطرفين في إنهاء عقود من النزاع المسلح والمواجهات الدامية. من خلال هذه الاتفاقية، تم الإعلان عن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما اعتُبر خطوة جريئة نحو تحقيق السلام.

ومع ذلك، فإن ردود الفعل العربية على اتفاقية أوسلو لم تكن متجانسة. بينما اعتبرها البعض خطوة إيجابية نحو السلام، أبدى آخرون قلقهم من تبعاتها السلبية على القضية الفلسطينية ومكانتها في العالم العربي. تمثل هذه الفجوة في الآراء بين الدول العربية المختلفة تحدياً حاسماً لفهم الديناميات السياسية الجديدة التي نشأت عن الاتفاقية، وكيف أثرت في مجمل العلاقات العربية الإسرائيلية.

إن دراسة هذا الموضوع تحمل أهمية خاصة، ليس فقط لفهم التاريخ السياسي المعاصر، وإنما أيضاً لتحليل كيفية تأثير السياسات الإقليمية على استقرار المنطقة. فمواقف الدول العربية تجاه اتفاقية أوسلو تعكس التوجهات المختلفة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتعكس انقسامات داخلية تحدد هوية كل دولة وطموحاتها الوطنية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل بنود اتفاقية أوسلو، واستكشاف ردود الفعل العربية المتنوعة تجاهها، مع التركيز على الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه التفاعلات. من خلال هذا الإطار، ستهدف الدراسة إلى تقديم رؤى جديدة تسلط الضوء على تعقيدات العلاقات العربية الإسرائيلية في ظل التحولات العالمية والإقليمية المستمرة.

المطلب الأول: مضمون اتفاقيات أوسلو وتأثيرها على القضية الفلسطينية

١ - مضمون اتفاق أوسلو ١٩٩٣

حدد اتفاق أوسلو مسار التسوية السياسية للصراع الفلسطيني - الصهيوني، وقسّم الاتفاق مسار التسوية إلى مرحلتين إعدادية وانتقالية:

- أ - المرحلة الإعدادية، ومدتها ستة أشهر تبدأ في تشرين الأول ١٩٩٣، ويتم خلالها التفاوض على محورين، يشتمل المحور الأول على المسائل التالية:
- التفاوض حول بشأن انسحاب الكيان الصهيوني من قطاع غزة وأريحا خلال شهرين، يليها انتقال سلمي للسلطة من الحكم العسكري والإدارة المدنية للكيان الصهيوني إلى قيادة فلسطينية يتم تسميتها لحين إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني.
 - يحتفظ الكيان الصهيوني بمسؤولية الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية المستوطنات.
 - تتولى سلطة الحكم الذاتي مسؤوليات الأمن الداخلي فقط، وذلك من خلال تشكيل قوة شرطية من فلسطيني الداخل والخارج، كما تُشكّل لجنة للتعاون الأمني المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبعد توقيع الاتفاقية تنهي إسرائيل الانسحاب خلال أربع أشهر.

أما المحور الثاني فيشتمل على الآتي:

- تنظيم انتخابات فلسطينية لاختيار أعضاء المجلس التشريعي (مجلس وطني فلسطيني) خلال تسعة أشهر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وتجري الانتخابات بإشراف دولي يتفق الجانب الفلسطيني والكيان الصهيوني عليه.
 - يمارس المجلس الوطني الفلسطيني السلطة الانتقالية لمدة خمس سنوات، وهي محددة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وهي تتحصر في مجال الصحة والتعليم والثقافة الشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة، بالإضافة إلى الإشراف على قوات الشرطة الفلسطينية.
 - تحدد المفاوضات بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني النظام الانتخابي وقواعد الحملة الانتخابية وتنظيمها إعلامياً، وتركيبية المجلس التشريعي، وعدد أعضائه، وحدود سلطاته التنفيذية والتشريعية.^(١)
- ب - المرحلة الانتقالية، وتبدأ بعد انسحاب الكيان الصهيوني من غزة وأريحا، وتستمر لخمس سنوات، ويتم خلالها:
- إجراء انتخابات عامة مباشرة لاختيار أعضاء المجلس الفلسطيني الذي سيشرف على السلطة الانتقالية.

- تتولى قوات الشرطة الفلسطينية قد تسلمت مسؤولياتها في المناطق التي تخرج منها قوات الاحتلال الصهيوني، وبخاصة تلك المأهولة بالسكان.
- التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي من خلال مجموعات العمل في المفاوضات المتعددة الأطراف؟
- تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بعد انقضاء ما لا يزيد على ثلاث سنوات، وتبحث في قضايا القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، والحدود استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨. (٢)
- تتولى لجنة الارتباط المشتركة النظر في النزاعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ مضمون إعلان المبادئ، أو الاتفاقات اللاحقة بين الطرفين، أما القضايا التي لا تتمكن لجنة الارتباط المشتركة من تسويتها يحدد الطرفان آلية للتوفيق في هذه القضايا، وفي حال فشل آلية التوفيق في تسوية قضايا الخلافية، يلجأ الطرفان إلى التحكيم من خلال الاتفاق على تشكيل لجنة تحكيم. (٣)

٢ - تداعيات اتفاق أوسلو على القضية الفلسطينية

يعتبر اتفاق أوسلو علامة فارقة في مسار حل الدولتين على الرغم من أنه لم ينص صراحة إلى قيام دولة فلسطينية، إلا أنه الهدف النهائي من الاتفاق هو تسوية النزاع الفلسطيني - الصهيوني على أساس قيام دولة فلسطينية إلى جانب الكيان الصهيوني على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وحرص الكيان الصهيوني على البناء المرحلي والعمومي والغامض للاتفاق بما يجعل قيام دولة فلسطينية يمر بحكم ذاتي خلال مرحلة انتقالية، بينما ربط حسم الكثير من القضايا الخلافية بمفاوضات الوضع النهائي التي تعتبر أساسية لاستكمال بناء هيكل الدولة الفلسطينية المنشودة، (٤) أراد الكيان الصهيوني من خلال الصياغة المرحلية للاتفاق وضع الفلسطينيين موضع الاختبار خلال المرحلة الانتقالية لكشف نواياهم تجاه استحقاقات السلام، وبشكل خاص من الكيان الصهيوني، وأيضاً للتأكيد من استعدادهم وقدرتهم على وضع الاتفاق الانتقالي موضع التنفيذ، وهذا ناتج عن عدم ثقتهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب مقابل ما سيحصل عليه الفلسطينيون، بما يقلل من التداعيات السلبية والتحديات الخطيرة التي سيواجهها الكيان

الصهيوني بعد الاتفاق، كما أراد خلق واقع فلسطيني جديد وتغيير ظروف معطيات الصراع مع الفلسطينيين بما يمكنه من تحديد مسارات واتجاهات مفاوضات الوضع النهائي، وتحديد نتائجها.^(٥) وجاءت استجابة الفلسطينيين لإرادة الكيان الصهيوني ورغباته في إطار مسعى لخلق نواة لدولتهم المنشودة من خلال تشكيل سلطة فلسطينية أيا كانت صلاحياتها، بما يمكنهم من تعزيز البناء المؤسساتي في الكيان المستحدث، وتحقيق السيطرة وفرض السيادة على الأرض التي سينسحب منها الاحتلال الصهيوني، ومن جهة أخرى أراد الفلسطينيون عبر المرحلة الانتقالية تجاوز البيئة التفاوضية التي واكبت وأثرت على مفاوضات، وإيجاد واقع فلسطيني جديد يعزز أوراقه التفاوضية في مفاوضات الوضع النهائي بهدف تحقيق أهدافه ومكاسبه وتعزيزها،^(٦) لكن بالرغم من تناقض أهداف طرفي الاتفاق من مرحليته، إلا أنهما أرادا على أن يكون مضمونه عمومياً يفتقر في أحكامه ونصوصه إلى الوضوح والدقة، وذلك بغية ترك هامش كبير للمناورة في تفسيره لمواجهة ردات فعل الجماهير المحتملة في رفض الاتفاق بما يضمن تحقيق أوسع تأييد للاتفاق، كما أراد طرفا الاتفاق من الصياغة العمومية وغير الواضحة تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية وفرض السيطرة على الأرض.^(٧)

ترتب على مرحلية الاتفاق وعموميته وغموضه مواجهة أطرافه العديد من القضايا الخلافية، ومن أهم هذه القضايا:

- يلتزم طرفي الاتفاق بعدم محاولة التأثير في نتائج المفاوضات النهائية أو تعطيلها عن طريق اللجوء إلى تغيير الوقائع على الأرض، كما يؤكد الاتفاق على أن الضفة الغربية وقطاع غزة تشكّلان وحدة إقليمية متكاملة غير قابلة للتجزئة، ويلتزم الكيان الصهيوني بعدم إجراء أي تغيير في الواقع الإداري والجغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية، لكن حكومة الكيان الصهيوني تجاهلت التزاماتها في الاتفاق وعملت على تغييرات كبيرة من خلال التوسع الاستيطاني وإعادة الانتشار العسكري بما يكشف عدم مصداقيتها وجديتها في الالتزام باستحقاقات السلام، وهذا نتائج عن استغلاله ضعف الاتفاق الذي خلا من أي إجراءات رادعة تمنع طرفي انتهاك بنوده، وهذا ما

مكّن الكيان الصهيوني من تعزيز أوراقه التفاوضية في الموقف التفاوضي للفلسطينيين.^(٨)

- فرضت حكومة الكيان الصهيوني جدول زمني وفق حسابتها ومصالحها عند تنفيذ مضمون الاتفاق متجاهلاً المهل الزمنية التي وردت في أحكام وبنود الاتفاق، وهذا الخرق يعكس إرادته في تطويع الاتفاق لرؤيته في تنفيذه بقصد تأجيل مفاوضات التسوية النهائية وما يستتبعها من استحقاقات تحقيق السلام.

- التزم حكومة الكيان الصهيوني بنقل سلطة حفظ الأمن الداخلي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن ليس جزء أساسي من السيادة الفلسطينية، لكن لأنه عبء ثقيل عليها، ولذلك أرادت من خلال الالتزام بهذا الإجراء تحقيق هدف رئيسي، وهو تحميل السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية الأمنية في مناطق الحكم الذاتي، وبالتالي مسؤولية أي خرق أمني فيها باعتباره سيعطيه المبرر للعودة إلى سياساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني، وفرض الحصار على مناطق الحكم الذاتي، والامتناع عن تنفيذ أحكام اتفاقية إعلان المبادئ.

- كانت سياسة الكيان الصهيوني انتقائية في تنفيذ بنود وأحكام الاتفاق، كما عمدت إلى ربط تنفيذ كل بند بسلسلة من المفاوضات بهدف تمييع الاتفاق والتهرب من مسؤولية الالتزام به، كمسألة الممرات الآمنة، وميناء غزة البحري والجوي، المنطقة الصناعية فيها، ونجح الكيان الصهيوني من خلال هذه السياسة في التهرب من تنفيذ الكثير من أحكام الاتفاق، أو في تنفيذها وفق مصالحها كما هو الحال في مسألة المياه حيث عملت على استثمار مزار المياه لصالحها، وحرمان الشعب الفلسطيني منها.^(٩)

اعترى الاتفاق الكثير من نقاط الضعف والسلبيات التي ستجعل تنفيذ بنوده وأحكامه مرتبطة بشكل أو بآخر بمصالح الكيان الصهيوني ورؤيته لطبيعة وهيكل سلطة الحكم الذاتي، ومن أهم هذه السلبيات:

- لم يعبر الاتفاق عن إرادة الشعب الفلسطيني، وإنما احتكرت منظمة التحرير الفلسطينية صوته وموقفه بالتوقيع والموافقة على الاتفاق دون عرضه عليه في استفتاء شعبي لأخذ موافقته.

- تجاهل الاتفاق المسائل التي تشكل جوهر القضية الفلسطينية، وربط حسمها بمفاوضات التسوية النهائية، كمستقبل القدس التي يصر الاحتلال الإسرائيلي على اعتبارها عاصمته الأبدية، ويستمر في تنفيذ مخططه لتوسيع مستوطناته في القدس الشرقية، ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين.
- قايس الاتفاق بين اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق الكيان الصهيوني في الوجود وشرعية احتلاله ٧٧ % من أرض فلسطين مقابل اعتراف الكيان الصهيوني بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.
- أدى توقيع اتفاق أوسلو إلى فتح المجال أمام تطبيع العلاقات بين العديد من الدول العربية والكيان الصهيوني متجاوزة القضية الفلسطينية التي كانت تشكل رادع أخلاقي أمام انفتاحهم على الكيان الصهيوني.
- لم تمنح اتفاقية أوسلو السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة على الحدود مع الأردن ومصر والكيان الصهيوني، ولا على البحر المتوسط، فالمعابر البرية والبحرية، والمجال الجوي والبحري لمناطق الحكم الذاتي بقيت تحت إدارة الكيان الصهيوني، ولا يمكن لأي فلسطيني عبورها إلا بإذن منه. فعلى الرغم من منح الفلسطينيين سلطة إدارة هذه المناطق، إلا أن حرية تنقلهم مرهونة بموافقة سلطات الاحتلال الصهيوني.^(١٠)
- حظر الاتفاق على الفلسطينيين تشكيل جيش وطني يتولى مهمة الدفاع عن مناطق الحكم الذاتي، كما يُحظر عليهم التسلح إلا بموافقة أمنية من الكيان الصهيوني، واقتصر الأمر على قوة شرطة فلسطينية تخضع للرقابة الصارمة من قبله.
- منح الاتفاق الفلسطينيين سيادة منقوصة، فالسلطة التشريعية للمجلس الوطني الفلسطيني مقيدة بموافقة الكيان الصهيوني الذي يمتلك حق الاعتراض أو الرفض النهائي لأي تشريع جديد.
- لم تُشر أحكام الاتفاق إلى حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، وخلقى من أي نص صريح إلى حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه، كما تجاهل الاتفاق الإقرار بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أراضي محتلة، وتعامل معها الاتفاق على أراضي متنازع عليها بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، وهذا القصور في الاتفاق يضعف

- الموقف القانوني الفلسطيني، ويمنح الكيان الصهيوني الغطاء السياسي والقانوني لاستمرار احتلالها للأراضي العربية المحتلة.
- حقق الكيان الصهيوني بهذا الاتفاق حالة من الاستقرار المالي النسبي والازدهار الاقتصادي، حيث ارتفع دخله القومي من حوالي ٣٠ مليار عام ١٩٩٣ إلى ١٠٥ مليارات عام ١٩٩٩، كما استقبل الكيان مئات الآلاف من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم.
- نجحت الرعاية الأمريكية في تذليل العقبات أمام اتفاق أوسلو، وأيضاً في إقصاء الأمم المتحدة والقرارات (٢٤٢ - ٣٣٨ - ١٩٤) التي شكلت المرجعية لتحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، والارتهان إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي احتكرت رعاية عملية السلام في المنطقة، مما أفقد الفلسطينيين إمكانية الاحتكام إلى الأمم المتحدة وشرعيتها.
- اتسم الاتفاق بالمرحلية والغموض والتباس الأمر مما أتاح هامشاً واسعاً للطرف الأقوى (الكيان الصهيوني) لإدارة تنفيذه وفق رؤيته ومصالحه، وأيضاً إلى تعطيله والمماطلة في تنفيذه في إطار الضغط على الجانب الفلسطيني الذي بقي عاجزاً التأثير في تفسير البناء الفضفاض لبنود وأحكام الاتفاق، مما أفقده أي أمل في تحقيق المكاسب التي كان ينتظرها من الاتفاق.^(١١)
- استغل الكيان الصهيوني ضعف اتفاق أوسلو لتسريع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية بشكل هستيري، وكأنها في سباق مع الزمن، فبنت في سبع سنوات من الوحدات الاستيطانية ما بنته من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٤، وذلك بهدف فرض أمر واقع في الضفة الغربية بما يمكّنه من التأثير في مسار مفاوضات التسوية النهائية.^(١٢)
- أتاح الاتفاق للكيان الصهيوني فرصة كبيرة للعمل على تسريع عملية تهويد مدينة القدس من خلال التوسع في بناء المستوطنات دخل المدينة وحولها، بالإضافة إلى زيادة أعداد المستوطنين اليهود فيها، وذلك بهدف تغيير واقع المدينة الديموغرافي والتاريخي والديني والثقافي تمهيداً لتهجير الفلسطينيين بشكل تدريجي منها.

- شكل الاتفاق تنازلاً عن حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال في سبيل تحرير الأرض بكل الوسائل المشروعة، وهو الحق الذي كفلته القوانين والاتفاقيات الدولية، وشرعية الأمم المتحدة.

- شملت ترتيبات الحكم الانتقالي فلسطيني الداخل فقط، أما فلسطيني الشتات فأصر الكيان الصهيوني على بقائهم خارج الاتفاق، وذلك للدفع باتجاه حل قضيتهم (قضية اللاجئين الفلسطينيين) من خلال التوطين أو التعويض للحيلولة دون عودتهم إلى مناطق الحكم الذاتي.

- أسس الاتفاق لعلاقات أمنية بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني من خلال التعاون والتنسيق الأمني بحيث تتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية مواجهة العمل النضالي والمقاوم للفصائل الفلسطينية التي تستهدف الكيان الصهيوني، وملاحقة العناصر المطلوبة من قبله، كما منع الاتفاق أجهزة السلطة من ملاحقة الفلسطينيين الذين يتعاونون مع الاحتلال الصهيوني، وكان لهذه السياسة انعكاس كبير على الوحدة الفلسطينية التي بدأت تتصدع وتتهار نتيجة ملاحقة السلطة الوطنية الفلسطينية للمقاومين، واعتقالهم دون محاكمة.

- لم يحدد الاتفاق آلية حل مشكلة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك بقيت السلطة الفلسطينية غير قادرة على تحديد حقوقها المائية في موارد الضفة والقطاع، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل مشاريع التطوير الزراعي والصناعي التي ستطلقها السلطة الفلسطينية، كما أنها ستعرق خططها للتوسع في البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، حيث تعتبر المياه عامل أساسي في تحريك هذه المشاريع.^(١٣)

٣ - مكاسب الكيان الصهيوني من اتفاق أوسلو

مقابل التداعيات الخطيرة لاتفاق أوسلو على القضية الفلسطينية، فإن الكيان الصهيوني استطاع تحقيق الكثير من المكاسب، وعلى العديد من المستويات، فخصائر الفلسطينيين كانت بالنسبة للكيان الصهيوني مكاسب، وهذه النتيجة حتمية باعتباره صاغ الاتفاق، ووضع بنوده وأحكامه وفق رؤيته ومصالحه، وأهم مكاسب من الاتفاق كانت التالي:

- شكّل اتفاق أوسلو تحولاً نوعياً في طبيعة العلاقات التي تربط الكيان الصهيوني بالدول العربية، فالاتفاق منح الشرعية وحق الوجود لهذا الكيان وأسقط عنه صفة الاحتلال، واعترف به كدولة ذات سيادة على خارطة المنطقة العربية، وحطم الحواجز الأخلاقية والسياسية التي تمنع انفتاح الدول العربية على الكيان، الأمر الذي ساعده على الخروج من عزلته التي فرضت عليه منذ عام ١٩٤٨، وترتب على هذا التغيير انفتاح العديد من الدول العربية على الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً، ويعبر عن أهمية هذا التحول بالنسبة للكيان الصهيوني أحد أعضاء الوفد الصهيوني المفاوض في أوسلو "رون بونداك" قائلاً: "تم قبولنا في العالم وتحركت العلاقات بيننا وبين العالم العربي بشكل دراماتيكي، وبدأ افتتاح مكاتب تجارية وسفارات لنا، وقد أتاح هذا الحدث بدء مفاوضات جدية فوراً بين إسرائيل والأردن مما أدى بعد سنة إلى اتفاق سلام بيننا وبين الأردن، وجاءت إلى إسرائيل استثمارات ضخمة، وشركات عالمية، وشركات صينية ويابانية، الكل جاء هنا"، وهذا التصريح يدل على اهتمام الكيان الصهيوني بالمنافع الاقتصادية والاستثمارية الكبيرة التي حصل عليها الكيان الصهيوني بعد توقيع اتفاق أوسلو.^(١٤)
- وفر اتفاق أوسلو للكيان الصهيوني بيئة من الاستقرار الأمني والسياسي التي ساهمت بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما ساهم في نموه الاقتصادي وتجاوز العديد من المشكلات والتحديات التي كانت تعيق تطوره، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة توسع القاعدة الإنتاجية، وما رافقه من نمو الصادرات، وكان لهذا الازهار الاقتصادي انعكاس واضح على مستوى معيشة الأفراد وزيادة دخلهم الشهري، ليصبح دخل الفرد في الكيان الصهيوني مرتفعاً جداً مقارنة بالكثير من الدول المتقدمة.^(١٥)
- احتفظ الكيان الصهيوني بالسيطرة الكاملة والسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة على الرغم من أن الاتفاق منح الفلسطينية سلطة حكم ذاتي على أجزاء من هذين القطاعين، فالاتفاق قيد صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية لتقتصر على إدارة بعض الشؤون المدنية للفلسطينيين، لكن دون أي سيادة حقيقية على الأرض وموردها، فأحكام الاتفاق فوضت الكيان الصهيوني بالسلطة الحقيقية في مناطق الحكم الذاتي التي تبدأ بإدارة

المسائل الأمنية والدفاعية بقبضة حديدية، وضبط وإدارة العلاقات الخارجية للفلسطينيين،^(١٦) بالإضافة إلى السيطرة الفعلية على ٦٩ % من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشمل إدارة الموارد الطبيعية ومشاريع التوسع الاستيطاني، مقابل ٦ % لسلطة الحكم الذاتي، وهذا التقسيم لم ينزع من الكيان السيطرة العسكرية على كامل الضفة والقطاع، والتحرك فيها بحرية تامة بذريعة ضبط الأمن، وملاحقة نشاط المقاومة، لذلك وفر الاتفاق غطاء شرعي للكيان الصهيوني لاستمرار الاحتلال والسيطرة على الضفة والقطاع.^(١٧)

- يعتبر الأمن أولى أولويات الكيان الصهيوني، حيث سمح الكيان لسلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة شرطة فلسطينية يكون في مقدمة مهامها حفظ أمن الكيان الصهيوني في إطار من التعاون الأمني غير المتكافئ مع سلطة الحكم الذاتي وعلى حساب أمن الفلسطينيين، حيث ستتولى قوة الشرطة الفلسطينية ملاحقة المقاومين الفلسطينيين واعتقالهم وتقديمهم للعدالة باعتبارهم مجرمين.^(١٨)

- كان من نتائج السيادة المنقوصة التي تمتعت بها سلطة الحكم الذاتي هي بقاء نفاذ قرارته رهينة موافقة الكيان الصهيوني الذي احتفظ لنفسه بحق القبول أو الاعتراض والرفض لأي قرار من قرارات هذه السلطة التي جعل منها الاتفاق سلطة صورية.^(١٩)

- نص اتفاق أوسلو على تنظيم التعاون والتنسيق بين سلطة الحكم الذاتي والكيان الصهيوني في مجال الموارد المائية، لكن الكيان الصهيوني تجاهل هذا النص، واحتكر استغلالها دون اعتبار لمصالح الفلسطينيين كجزء من سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها سلطات الاحتلال الصهيوني في تنفيذ اتفاق أوسلو، وذلك تعبيراً عن رفضها لتوزيع الموارد المائية بشكل عادل مع الفلسطينيين، فالسيطرة عليها واستغلالها وطنياً هي مصلحة قومية عليا، ويعبر عن هذه الحقيقة أحد أعضاء وفد الكيان الصهيوني في مفاوضات واشنطن "كاتس عوز" بقوله: "أن مياه الضفة الغربية كانت وستبقى إسرائيلية حتى بعد إقامة الحكم الذاتي"، وهذا التفكير يعكس رؤية الكيان الصهيوني لمصالح على صعيد موارد الضفة والقطاع التي لا يمكن التنازل عنها أو المساومة عليها،^(٢٠) ولتحقيق هذا الهدف عمل الكيان الصهيوني، في إطار تحديد صلاحيات سلطة الحكم الذاتي،

على الفصل بين الولاية على السكان والولاية على الأرض كي تبقى الموارد الطبيعية تحت سيطرته وإدارته. (٢١)

- انتهك الكيان الصهيوني أهم بند في اتفاق أوسلو المتعلق بالانسحاب من مناطق الحكم الذاتي، وقامت بإعادة انتشار لقواتها العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرت بتغيير ونقل مواقع تمركز قواتها كأداة ضغط على الجانب الفلسطيني لاختبار مدى التزام سلطة الحكم الذاتي بمسؤولياتها الأمنية، ولذلك اقتصر الانسحاب الفعلي لاحقاً من أريحا وغزة لأن عدد المستوطنات فيها محدود، وبالتالي إمكانية حدود خرق أمني محدودة، بينما احتفظ بوجود عسكري كثيف في المناطق تنتشر فيها المستوطنات بكثافة. (٢٢)

- رأى الكيان الصهيوني في المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو فرصة للبدء في مخطط استيطاني كبير، وذلك بهدف تغيير الواقع الديمغرافي في الضفة الغربية والقدس قبل البدء في مفاوضات التسوية النهائية، ونتيجة إصرار على تحقيق هذا الهدف تمكن خلال فترة قصيرة من مضاعفة عدد المستوطنات في الضفة الغربية ثلاثة أضعاف، ويرى خبير الاستيطان الصهيوني في معرض تعليقه على اتفاق أوسلو قائلاً: "اتفاق أوسلو هو أحسن هدية للمستوطنين الإسرائيليين، وللمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، لأنه خلق الظروف الملائمة التي ينتعش مشروع كهذا ضمنها، بينما تعنتي السلطة الفلسطينية كما هو مفترض بالمواطنين الفلسطينيين، فإن ٦٠ بالمئة من الضفة الغربية تظل مفتوحة أمام الاستيطان". (٢٣)

المطلب الثاني: المواقف وردود الأفعال العربية على اتفاقية أوسلو

أثار توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ العديد من ردود أفعال عربية متباينة التي تعكس، الدرجة الأولى، مصالحها الوطنية، ومدى تأثرها بهذا الاتفاق، ورؤيتها للسلام بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وفيما يلي مواقف بعض الدول العربية المعنية بشكل مباشر بالقضية الفلسطينية.

١ - الموقف الفلسطيني

أدت اتفاقية أوسلو إلى انقسامات عميقة في بنية المجتمع الفلسطيني كاشفة عن حجم تناقضاته تجاه مسألة التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني، وعكس موقف الفصائل والتنظيمات الفلسطينية جانباً كبيراً من هذه الانقسامات وما أحدثته من خلافات وتصدع في بنية المجتمع السياسي الفلسطيني، فبينما أيدت بعض الفصائل الفلسطينية الاتفاق رفضته فصائل أخرى، وتبنت بعض الفصائل موقفاً وسطياً وضعها بين المؤيد والمعارض، وفي الواقع اقتصر التأييد على حركة فتح، وحركة حزب الشعب الفلسطيني، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني،^(٢٤) وعبر محمود عباس عن تأييد حركة فتح للاتفاق بأن اعتبره حدثاً فاصلاً في تاريخ القضية الفلسطينية، وخطوة مهمة باتجاه حقوق الشعب الفلسطيني، دولته المستقلة، ورأى في التزام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم ورعاية الاتفاق ضماناً لعدم فشله وتحقيق المبتغى منه، وأشار إلى الدور الكبير الذي تبذله منظمة التحرير الفلسطينية لإنجاح الاتفاق وتنفيذ بنوده من خلال اللجان التي عمدت إلى تشكيلها لتتولى تنظيم الانتخابات، ودراسة التفاصيل المتعلقة بتشكيل السلطة الفلسطينية بعد ثلاثة شهور من بدء قوات الاحتلال الصهيوني تنفيذ انسحابها من قطاع غزة ومدينة أريحا.^(٢٥) وأعلن حزب الاتحاد الديمقراطي عن تأييده للاتفاق أيضاً، وأكد أنه نقل الصراع مع الكيان الصهيوني في سبيل القضية الفلسطينية إلى مسار جديد يختلف كلياً عن مرحلة الكفاح المسلح، وذلك في سبيل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أشاد حزب الشعب الفلسطيني بالاتفاق، واعتبره إنجازاً وطنياً كبيراً يطوي مرحلة مهمة من تاريخ القضية الفلسطينية^(٢٦).

بالمقابل واجه الاتفاق معارضة شديدة من بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية أمثال هاني الحسين، وفاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، وحيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني للمفاوضات إلى مؤتمر مدريد، ومحمود درويش العضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى المناضل الفلسطيني شفيق الحوت، الذين اعتبروا الاتفاق خطأً استراتيجياً جسيماً، وخطوة غير محسوبة النتائج من قبل ياسر عرفات، فهو يفتقر إلى الوضوح، وبنوده غامضة، كما أنه يحمل الكثير من التنازلات التي تمس جوهر القضية الفلسطينية لصالح الكيان الصهيوني، دون أي

مكاسب تعيد الحقوق للشعب الفلسطيني، وأعلن محمود درويش استقالته من المنظمة احتجاجاً على الاتفاق، الأمر عكس حجم الانقسامات الداخلية التي شهدتها المنظمة بعد توقيع اتفاق أوسلو.^(٢٧)

ظهرت معارضة تميزت بالاعتدال والوسطية قادتها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، التي لم ترفض الاتفاق رفضاً قاطعاً، ولم تؤيده تأييداً كلياً، فجاء موقفها متوازناً من خلال تسليط الضوء على سلبيات الاتفاق ومخاطره على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وضرورة العمل لتحويل هذه السلبيات إلى إيجابيات، ولذلك مثلت الجبهة المعارضة المعتدلة في وجه الاتفاق،^(٢٨) أما الفصائل والتنظيمات التي عارضت الاتفاق ورفضته، فجاء موقفها الراض بحسب نهجها ووسائلها النضالية، فالفصائل التي تنتهج العمل السياسي عبرت عن رفضها لاتفاق أوسلو من خلال البيانات السياسية والتصريحات الإعلامية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة الصاعقة، وجبهة التحرير العربية،^(٢٩) فقد اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اتفاق أوسلو من أخطر الهزائم التي شهدتها الأمة العربية في تاريخها الحديث، وهو تنازل صريح في قضايا أساسية تمس جوهر القضية الفلسطينية تؤدي إلى ضياع الحقوق الفلسطينية، ووصفته بأنه اتفاق العار والخضوع، وتأكيداً على موقفها الراض للاتفاق عمدت إلى الانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،^(٣٠) وأعلنت أيضاً مقاطعة الانتخابات التشريعية والرئاسية.^(٣١) ونددت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين باتفاق أوسلو تعبيراً عن رفضها لبنود وأحكامه، أكدت على أن الدولة التي تنشأ عنه ستكون مهمتها الأساسية هي الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود، وتكريس هذا الحق، وإعطائه الشرعية لاستمرار احتلاله لفلسطين، ولذلك دعت الشعب الفلسطيني بجميع فئاته وأحزابه وتنظيماته إلى مقاطعة الكيان السياسي الذي سينبثق عن الاتفاق،^(٣٢) كما أعلنت الجبهة الشعبية - القيادة العامة عن رفضها للاتفاق، ورأت أنه سيؤدي إلى تصدع الجبهة الداخلية الفلسطينية وتمزق الوحدة الوطنية، وما قد يحمله من إمكانية الاقتتال المواجهة بين فئات ومكونات المجتمع الفلسطيني، واعتبرت الاتفاق وضع القضية الفلسطينية على طريق الخيانة والاستسلام،^(٣٣) ولذلك رفضت المشاركة في أي انتخابات تنظمها منظمة التحرير في إطار التأسيس للسلطة الجديدة،^(٣٤)

أما الفصائل التي تتبنى النهج المقاومة والكفاح المسلح (حركة المقاومة الإسلامية - حماس، حركة الجهاد الإسلامي)، فكان صوتها الراض والمندد بالاتفاق أكثر حدة، فرأت حركة حماس في الاتفاق خطأ كبيراً لا يمكن تفادي نتائجه، وهو مؤامرة تستهدف النيل من صمود الشعب الفلسطيني، وتبديد حقوقه والتفريط بها،^(٣٥) فالاتفاق يمثل انتهاكاً للثوابت الوطنية التي تشكل جوهر القضية الفلسطينية، واعتبرت السلطة مجرد كيان منزوع السيادة، ويخضع كلياً للاحتلال الصهيوني،^(٣٦) ولذلك أعلنت حركة حماس مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي، والمؤسسات السيادية التي ستنبثق عنه باعتبارها ستتولى تقديم التنازلات والتفريط بالحقوق،^(٣٧) وأكدت الحركة على تمسكها بخيار المقاومة والكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني حتى تحرير الأرض واستعادة الحقوق.^(٣٨) أما حركة الجهاد الإسلامي فرأت أن صياغة الاتفاق وبناءه تم وفق مطالب الكيان الصهيوني ومصالحه السياسية والأمنية، دون أي اعتبار لمطالب الفلسطينيين التي يتقدمها انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلة، ولذلك ترى أن الدولة الفلسطينية التي ستنبثق عن الاتفاق ستبقى خاضعة للاحتلال، لن تكون مستقلة في أي مستوى من مستويات سياساتها التي ستكرس لإعطاء الشرعية للكيان الصهيوني لاستمرار احتلاله الأراضي المحتلة، وتؤكد الحركة أن مواجهة هذا التطور في واقع القضية الفلسطينية يكون بتبني نهج المقاومة ضد الكيان الصهيوني.^(٣٩)

على المستوى الشعبي فقد اعتبر فلسطينيو الشتات أن الاتفاق أضع قضيتهم النضالية، وحرّمهم من حق العودة الذي يمثل قضية جوهرية لا يمكن المساس بها، لأن ضياع هذا الحق يعني قطع أي صلة لهم بأرضهم ووطنهم فلسطين، بينما انقسم فلسطينيو الداخل إلى مؤيد للاتفاق، وعارض له، وهناك من تحفظ على مضمونه، ولكل فريق منهم الحجج والمبررات التي يستند إليها،^(٤٠) لكن التيار الراض للاتفاق لم يكتفي بالموقف الراض، وإنما نظم مظاهرات شعبية احتجاجية شاركت فيها الأحزاب والقوى الوطنية الفلسطينية تعبيراً تمسك الشعب الفلسطيني بقضيته، وتأكيداً على مواصلة النضال والكفاح في سبيل تحرير الأرض واستعادة كامل الحقوق المشروعة.^(٤١)

٢ - موقف سوريا

رأت سوريا في اتفاق أوسلو، والطريقة التي أبرم بها في الظل، عبئاً ثقيلاً على الدول العربية، وبدرجة أكبر دول المواجهة (سورية - لبنان) التي تعتبر طرف رئيسي في الصراع العربي الصهيوني، ولذلك أدانت سوريا الاتفاق بشدة، وحذرت ممن تداعياته الكارثية على الدول العربية، وعلى القضية الفلسطينية، وعلى فرص التوصل لتسوية عادلة للصراع العربي - الصهيوني، فالاتفاق أقل بكثير من السلام والتسوية التي أراها العرب والفلسطينيين، فالاتفاق نقل الصراع إلى آفاق جديدة لن تعيد الحقوق العربية، وتضيع الفرصة على الفلسطينيين لاستعادة حقوقهم المشروعة، وتحرير أراضيهم المحتلة، ويجعل هدفهم في إقامة الدولة الفلسطينية بعيد المنال، وعبرت سوريا عن أسفها لما آلت إليه وحدة الصف الفلسطيني جراء الاتفاق من تمزق وشرذمة، وتعقيد الوضع الداخلي الفلسطيني، وما لذلك من تأثير على بناء موقف تفاوضي موحد في مواجهة الكيان الصهيوني، كما رأت سورية في الاتفاق تصفية للقضية الفلسطينية، وخروج للفلسطينيين من الصف العربي، وتجاهل لهم ولحقوقهم ودورهم في الصراع العربي - الصهيوني،^(٤٢) ويخوضه العرب في سبيل قضيتهم العادلة، وهي تحرير أراضيهم التي يحتلها الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٦٧، وتشكل المفاوضات وسيلة لاسترجاع الأرض والحقوق وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة، وترى سوريا أن منظمة التحرير الفلسطينية تجاهلت أهمية التنسيق والتشاور في المفاوضات التي سبقت التوقيع على اتفاق أوسلو، وأنكرت على سوريا دورها في دعم القضية الفلسطينية والفلسطينيين في سبيل استعادة حقوقهم، وتحرير أرضهم، على الرغم من اختلاف الرؤى مع بعض التنظيمات الفلسطينية حول بعض القضايا، لكن هذا الاختلاف لا يلغي أن القضية الفلسطينية قضية مركزية في أولويات سوريا الوطنية،^(٤٣) لكن توقيع منظمة التحرير لاتفاق أوسلو كان مغامرة غير محسوبة، وقاد في جوهره إلى إنهاء المقاومة الفلسطينية والعمل النضالي الذي يمثل أهم أدوات الضغط على الكيان الصهيوني في سبيل استعادة الحقوق، ولذلك حقق الاتفاق العديد من الأهداف الاستراتيجية للكيان الصهيوني على حساب الجانب الفلسطيني، أهمها تعزيز أمنه، وتحريك قطار التطبيع باتجاه الدول العربية لإقامة علاقات طبيعية مع الكيان دون استعادة الأراضي العربية المحتلة.^(٤٤)

رأت سوريا في خروج منظمة التحرير الفلسطينية عن الإجماع العربي من خلال اتفاق أوسلو تبديداً لأوراق القوة التي كانوا يوفرها التنسيق والتضامن العربي للفلسطينيين والعرب في مواجهة الكيان الصهيوني، ولذلك اعتبرت دمشق أن السلام المنفرد الذي وقعته منظمة التحرير أدى إلى إضعاف الموقف التفاوضي للدول العربية عموماً، الدولة السورية بشكل خاص، والتي عمدت إلى تجميد المفاوضات مع الكيان الصهيوني، واعتبرتها غير مجدية،^(٤٥) لكن من جهة أخرى أراد الكيان الصهيوني عبر اتفاق أوسلو تعطيل مسار المفاوضات السوري وتهميشه، وإعطاء زخم ودفع لمسار المفاوضات الأردني، والتفرغ لتحقيق تقدم على هذا المسار، ورات سورية في هذه السياسة مؤامرة تستهدف شق الصف العربي وتمزيق وحدته، بما يسمح للكيان الصهيوني من الضغط على سوريا ولبنان والمناورة في أي مفاوضات مستقبلية، بعد بقية الدولتين العربيتين في مواجهة الاحتلال الصهيوني^(٤٦).

٣ - موقف لبنان

ترتب على توقيع اتفاق أوسلو تصدع جدار دول المواجهة التي تطوق الكيان الصهيوني منذ تأسيسه عام ١٩٤٨، والتي تبنت على مدى عقود طويلة سياسة المقاطعة والعداء لهذا الكيان، وأبقت جبهاتها مفتوحة على احتمال المواجهة والحرب معه، كما ساهم الاتفاق في عرقلة فرصة التوصل إلى تسوية بين الكيان الصهيوني وكل من سوريا ولبنان تؤدي إلى استعادة أراضيها المحتلة، وخصوصاً مع التغيرات في موازين القوى الإقليمية لصالح الكيان مما دفعه إلى التقليل من أهمية التوصل إلى سلام مع كل من سوريا ولبنان، ولم يعد يظهر أي جدية أو حماس للعودة إلى طاولة المفاوضات مع هاتين الدولتين اللتان عملتا إلى تبني استراتيجية تلازم المسارين بهدف قطع الطريق على الكيان الصهيوني للتوصل إلى سلام مع أي دولة منهما دون الأخرى^(٤٧).

وفي ظل هذه التغيرات تبني لبنان استراتيجية تلازم المسارين السوري - اللبناني في مفاوضات السلام، فتطابقت مواقفه إلى حد بعيد مع مواقف الحكومة السورية من أوسلو واستحقاقات السلام، وذلك بسبب تولى سورية قيادة وتوجيه هذه الاستراتيجية تلازم المسارين بهدف الضغط على الكيان الصهيوني في أي مفاوضات مستقبلية،^(٤٨) وشكلت معاهدة الصداقة والأخوة والتعاون بين سورية ولبنان التي وقعت في ٢٢ أيار ١٩٩١، البيئة القانونية

التي سمحت لسورية بإدارة هذه الاستراتيجية بشكل منفرد، وذلك بهدف قطع الطريق على الدولة اللبنانية للانفراد بتوقيع تسوية سياسية مع الكيان الصهيوني^(٤٩)، وواجهت لبنان موقفاً داخلياً معارضاً لتلازم المسارين من العديد من القوى السياسية التي طالبت بفك الارتباط مع سوريا بما يسمح للبنان بالوصول إلى تسوية مع الكيان الصهيوني، وذلك بهدف حل قضية اللاجئين الفلسطينيين التي أولوية على القضايا الحدود والمياه والتطبيع بالنسبة لشريحة واسعة من اللبنانيين، على المستوى الرسمي والشعبي، وتعاضمت مخاوفهم بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي تجاهل قضية اللاجئين الفلسطينيين، باعتباره يفتح الباب أمام حلها عن طريق التوطين في الدول العربية التي لجأوا إليها، وهذا الحل يرفضه اللبنانيون رفضاً قاطعاً، كونه يؤدي إلى تغيير التركيب الديمغرافي في لبنان، ونظامه السياسي على يقوم على المحاصصة الطائفية.^(٥٠)

كما واجه لبنان تحدياً آخر نتج عن الاستقطاب الحاد بين الفصائل الفلسطينية حول اتفاق أوسلو، وتفكك القيادة الفلسطينية بعد توقيعه، حيث تشكلت جبهة رافضة للاتفاق ضمت فصائل فلسطينية علمانية وإسلامية بالإضافة إلى العديد من الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية الراضية للاتفاق^(٥١)؛ لذلك تعالت الأصوات في لبنان الرسمي والشعبي التي تطالب بفك تلازم المسارين السوري اللبناني، لتعزيز فرصة تطبيق القرار ٤٢٥ بمعزل عن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨^(٥٢)، لكن هذا المطلب واجه رفضاً سورياً لضمان تحكمها بإدارة الصراع العربي - الصهيوني، كما أن تلازم المسارين سيضمن تفوق سوريا ولبنان في أي مفاوضات مستقبلية.^(٥٣)

٤ - موقف مصر

أطلع ياسر عرفات الرئيس حسني مبارك على مضمون اتفاق أوسلو بعد الانتهاء من صياغته، وذلك لقناعته بأهمية دور وتأثير مصر في القضية الفلسطينية، بالإضافة لمحورية حضورها الفاعل في النظام الإقليمي، كما كان لمصر موقف داعم لموقف الفلسطينيين التفاوضي في مؤتمر مدريد للسلام، واستمر هذا الدعم في أوسلو أيضاً، ومن جهة أخرى كان ياسر عرفات يأمل أن تمارس مصر دوراً واسعاً في دفع الدول العربية لتأييد الاتفاق وعدم معارضته، وفي الواقع لم يتأخر الرئيس حسني مبارك في إعلان تأييد الاتفاق، وأكد

على ياسر عرفات أهمية التركيز على ورقة إعلان المبادئ باعتبارها مقدمة أساسية وضرورية للوصول إلى السلام المنشود، على الرغم من دعمه لمفاوضات واشنطن وتأكيديه على أهميتها والتعويل على نتائجها،^(٥٤) لكن الرئيس حسني مبارك لم يكتفي بموقف مؤيد للاتفاق، وإنما سعى للعب دور فاعل ومؤثر ليتجاوز الاتفاق كل العقبات وعوامل التعطيل، ووضعه موضع التنفيذ، وذلك من خلال حشد التأييد العربي للاتفاق،^(٥٥) وبرز هذا الدور بشكل واضح في محاولة إقناع الرئيس حافظ الأسد بعدم تعطيل الاتفاق أو عرقلته، كما عمل على عودة العلاقات بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكنه لم يفلح في هذا المسعى مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي بقي متمسكاً بموقفه الرافض للاتفاق حتى تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية التي نجحت في انتزاع موافقته لاستقبال ياسر عرفات في دمشق في إشارة رمزية إلى عدم تعطيله للاتفاق^(٥٦)

٥ - موقف الأردن

انطلق الأردن في تحديد موقفه من اتفاق أوسلو من الارتباط الوثيق بين أمنه القومي واستقراره الداخلي، والتوصل لحل نهائي للقضية الفلسطينية، لذلك حرص على بناء موقف متوازن إلى حد بعيد من الاتفاق، فجمع موقفه بين الدعم الدبلوماسي للسلام، والتحذير من مخاطر الاتفاق على القضية الفلسطينية، فأعلن الأردن عن دعمه للسلام في المنطقة، لكنه تحفظ على الاتفاق كونه يسعى لتحقيق سلام منفرد مع الكيان الصهيوني، وانتقد تجاهله مسألة القدس، والاستيطان، وانتقد أيضاً تجاهل الاتفاق لقضية اللاجئين وحق العودة نظراً لوجود عدد كبير من الفلسطينيين في الأردن الذين يشكلون نصف سكانه، وما لذلك من تداعيات على الأمن الاجتماعي في الأردن^(٥٧).

٦ - موقف مجلس التعاون الخليجي

كان خبر إعلان توقيع اتفاق أوسلو مفاجئاً لدول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها رحبت بالاتفاق نظراً للظروف التي كانت تمر بها القضية الفلسطينية، اعتبرت الاتفاق خطوة مهمة للوصول إلى السلام المنشود بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني الذي ينهي الصراع بينهما، ويعيد الحقوق الفلسطينية، وينهي الصراع العربي الصهيوني، والذي يستند إلى قرارات

الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهي تأمل أن يؤدي الاتفاق إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.^(٥٨)

وعملت دول مجلس التعاون الخليجي على دعم ومساندة مساعي السلام في المنطقة العربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وطلبت منها اتخاذ خطوات أكثر جدية وإيجابية لدفع عملية السلام على كافة المسارات، فهي كانت تنظر إلى السلام بين سورية والكيان الصهيوني على أنه مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة، ولذلك كانت معنية باستعادة سوريا مرتفعات الجولان، وانسحاب الكيان الصهيوني من جنوب لبنان، والتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وذلك بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي - الصهيوني، وفي هذا الشأن طالبت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتحمل مسؤولياتهم تجاه عملية السلام من خلال الضغط على الكيان الصهيوني للتخلي عن سياساته الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنعه من تنفيذ مشاريعه لتهويد القدس. أكدت دول مجلس التعاون الخليجي على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني لتأسيس واقع جديد من الأمن والاستقرار لدول المنطقة العربية، ويعزز مناخ التعاون التجاري، وتبادل المنافع والمصالح الاقتصادية، ويعزز فرص الاستثمار والتنمية، وذلك بهدف خلق بيئة من الود والصداقة بين الدول العربية والكيان الصهيوني تتجاوز العداء التاريخي بينهما، وأرثه الثقافي في الوجدان العربي بما يفضي إلى نشر ثقافة السلام والتعايش بين شعوب المنطقة، وتطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية، ومن جهة أخرى رفضت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة الكيان الصهيوني لعرقلة اتفاق أوسلو ومحاولة التهرب من الالتزام بتنفيذ بنوده وأحكامه، وما سينجم عنه من تعطيل لعملية السلام ومسار التسوية في المنطقة العربية، ورأت في سياسات الكيان الصهيوني وممارساته لعرقلة تنفيذ الاتفاق، تعبيراً عن عدم جديته وإرادته في التوصل إلى تسوية سياسية، وهو سلوك يتناقض مع متطلبات السلام ومبادئه، ولذلك دعت الكيان الصهيوني للوفاء بالتزاماته، ومسؤولياته تجاه عملية السلام، ضرورة الالتزام بمضمون اتفاق أوسلو للوصول إلى التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.^(٥٩)

٧ - موقف جامعة الدول العربية

أكدت جامعة الدول العربية على دعمها لاتفاق أوسلو، وهذا الموقف نابع من تقييم يعتبر الاتفاق خطوة جديّة لإلزام الكيان الصهيوني بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يؤدي إلى تحقيق السلام بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين، كما رأت فيه مقدمة ضرورية وهامة لتحفيز مسارات السلام الأخرى لإنهاء الاحتلال الصهيوني لجميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، كشرط أساسي لتحقيق السلام وإقامة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية،^(١٠) ويعكس ترحيب جامعة الدول العربية ودعمها للاتفاق في جانب منه أهمية التمسك بمرجعية مؤتمر مدريد وقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و٣٣٨، كأساس لتحقيق السلام في المنطقة العربية، وطالب الجامعة في إطار دعمها للاتفاق توفير كل أشكال الدعم السياسي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة السيادة على أرضه، لبناء دولته المستقلة تكون عاصمتها القدس، وأكدت الجامعة العربية على أن تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة العربية يرتبط بشكل أساسي باضطلاع الولايات المتحدة بمسؤولياتها تجاه عملية السلام، ودفع أطرافه باتجاه التوصل إلى تسوية سياسية تحقق السلام في المنطقة، لتتعم شعوبها بالاستقرار والأمان، والرخاء الاقتصادي، ويسمح لها بإطلاق طاقاتها في التنمية والبناء للخروج من دوامة العنف والصراع، كما أكدت جامعة الدول العربية إلى ضرورة أن تتحمل الأمم المتحدة أيضاً بمسؤولياتها تجاه اتفاق أوسلو، والتي تبدأ بالضغط على الكيان الصهيوني للتخلي عن سياسة المماطلة والتسويق الهادفة لتعطيل الاتفاق بما يسمح بتنفيذ الاتفاق، وممارسة السلطة الفلسطينية صلاحياتها بموجب بنوده وأحكامه على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولضمان نجاح هذا المسعى يمكن أن يمارس الاتحاد الأوروبي، دوراً إيجابياً وفعالاً في دعم عملية السلام، وتوفير الظروف الملائمة لتعزيز فرص التوصل إلى تسوية تنهي الصراع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، وتحقيق السلام. ولتفعيل دور أوروبا في عملية السلام تعمل جامعة الدول العربية على تعزيز العلاقات بين الفلسطينيين والأوروبيين من خلال تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعزيز شرعيتها من خلال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي معها، والضغط على الكيان الصهيوني للتخلي عن ممارستها الهادفة إلى تعطيل

مسيرة السلام، وتنفيذ التزاماتها تجاه السلام، وفي مقدمتها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تمثل جوهر اتفاق أوسلو، وعلى الرغم من الارتدادات القاسية لاتفاق أوسلو، إلا أن الجامعة العربية بقيت ملتزمة باستحقاقات القضية الفلسطينية، وبشكل رئيسي التوصل لتسوية عادلة تعيد حقوق الشعب الفلسطيني، وحافظت على هذا الالتزام بعد توقيع من خلال دعم السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون قادرة على لعب دور فاعل ومؤثر على الساحة الدولية،^(٦١) لكن اتفاق أوسلو كشف عجز الجامعة العربية عن بلورة موقف عربي مشترك تجاه الصراع العربي - الصهيوني، وعملية السلام، وظهر عجزها في اندفاع العديد من الدول العربية، كالأردن والمغرب، لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، الذي استغل حالة التمزق والتفكك العربي للاستمرار في سياساته الاستيطانية وضم المزيد من الأراضي بهدف عرقلة مساعي الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة.^(٦٢)

٨ - موقف الكيان الصهيوني

توضح أحكام الاتفاق احتفاظ الكيان الصهيوني بسيطرته العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمعابر والحدود البرية والحرية والجوية، الأمر الذي مكَّنها من فرض سياسة أمنية صارمة على نشاط السلطة الوطنية الفلسطينية والفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي، من خلال فرض الحصار على المدن والقرى الفلسطينية، وتنفيذ عمليات هدم المنازل وتهجير الفلسطينيين، بهدف التضيق على السلطة الفلسطينية وحرمانها من ممارسة صلاحياتها، وضمنت البنود الاقتصادية للاتفاق تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الكيان الصهيوني، كما أن الاتفاق لم يقيد سياسة الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة،^(٦٣) لكن تقييم الاتفاق وردود الأفعال اتجاهه اختلفت من حزب إلى آخر في الكيان الصهيوني، فقد رفض حزب الليكود^(٦٤) اليميني الاتفاق واعتبره خيانة للأرض والشعب اليهودي، فهوي يعتبر أن فلسطين من البحر إلى النهر هي ملك لليهود، ولذلك يرى أن أي تسوية هي ضعف استراتيجي، وينبغي السيطرة الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة،^(٦٥) ورفض حزب شاس^(٦٦) أيضاً الاتفاق بشدة أي تنازل عن أراضي الكيان الصهيوني التي يعتبرها أرضهم التاريخية، وبشكل خاص القدس والضفة الغربية، وذلك انطلاقاً من الارتباط الديني والتاريخي للشعب اليهودي بأرض فلسطين، لكن بالرغم من هذا الموقف إلا أنه أعلن دعمه

لحل الدولتين إلا اكن لا يتضمن هذا الحل إقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين، وهو يفضل إدارة ذاتية محدودة للفلسطينيين في ظل سيطرة عسكرية وأمنية كاملة للكيان الصهيوني،^(٦٧) أما حزب العمل^(٦٨) اليساري فكان القوة الرئيسية وراء توقيع الاتفاق، لذلك فهو يعتبر السلام الخيار الوحيد الضامن لأمن الكيان الصهيوني ووجودها، ويحاف على الهوية اليهودية للكيان الصهيوني، لذلك رأى أن الاتفاق خطوة استراتيجية لتحقيق السلام مع الفلسطينيين، وهو يدعم حل الدولتين (دولة فلسطينية ودولة الكيان الصهيوني) كأساس للتسوية السياسية بشرط أن تضمن السيادة الصهيونية على كامل أراضي فلسطين، وتلغي حق العودة للفلسطينيين، وحكومة حزب العمل هي التي قادت مفاوضات أوسلو، وأنجزت اتفاق السلام، ولذلك فإن موقف حزب العمل إنما يعبر عن موقف حكومة الكيان الصهيوني من اتفاق أوسلو.^(٦٩)

الخاتمة والنتائج

في ختام هذا البحث حول اتفاقية أوسلو والردود العربية عليها، نجد أن هذه الاتفاقية تمثل واحدة من أكثر اللحظات حساسية وتعقيداً في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، فقد كانت بمثابة أمل للسلام في منطقة يسودها النزاع، ولكنها أيضاً أثارت جدلاً بين الدول العربية غير مسبوق، وهذا ما أظهر المخاوف والانقسامات الداخلية والتوجهات السياسية المتباينة بين الدول، كما كانت هناك مواقف مختلفة من الدول العربية الكبرى، إذ اتجهت بعض الدول إلى دعم استمرار عملية السلام بينما تبنت أخرى نهجاً يركز على النقد والمطالبة بإعادة النظر في بعض جوانب العملية.

النتائج

١. أظهرت الدراسة أن ردود الفعل على اتفاقية أوسلو كانت متباينة بشكل ملحوظ، حيث تباينت وجهات نظر الدول بين المؤيد والمعارض، مما يعكس حاجة كل دولة للتعامل مع مصالحها الوطنية والإقليمية.
٢. أفرزت الاتفاقية توترات داخلية في بعض الدول العربية، حيث شهدت بعض الحكومات ضغوطاً داخلية من مواطنيها بسبب مواقفها من الاتفاقية.

٣. تنوع الآراء، فقد تمثلت ردود الفعل العربية في استراتيجيات مختلفة تجاه السلام، حيث يبدو أن بعض الدول قد اتجهت نحو مد جسور التواصل مع إسرائيل، بينما أكدت أخرى تمسكها بالحقوق الفلسطينية وتأييدها لمواقف أكثر تشدداً.
٤. أثرت الاتفاقية بشكل كبير على الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث أدت إلى انقسام في الرؤية المستقبلية والنضال لتحقيق الحقوق الفلسطينية.

الهوامش:

- (١) - عقل محمد أحمد صلاح، حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية ١٩٩٢ - ٢٠١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ٢٠١٦، ص ١٢٠ - ١٢١.
- (٢) - إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في ١٩ آب ١٩٩٣)، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٤، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٢.
- (٣) - إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في ١٩ آب ١٩٩٣)، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٤، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٤.
- (٤) - أسامة أبو أرشيد، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية، ندوة بعنوان: "مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٤ - ١٥ تشرين الثاني، ٢٠١٥، ص ٥٤ - ٥٥.
- (٥) - رولا سرحان، نصوص اتفاق أوسلو وفشل التطبيق ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٦، ص ٢٩ - ٣١.
- (٦) - رولا سرحان، مصدر سابق، ص ٣٢ - ٣٤.
- (٧) - رولا سرحان، مصدر سابق، ص ٣٨ - ٤٢.
- (٨) - طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة النهائية - الآمال والتحديات، ط١، دار الشروق، القاهرة، مصر، ١٩٩٩، ص ٥٩.
- (٩) - طاهر شاش، مصدر سابق، ص ٦٣ - ٦٥.
- (١٠) - فاتح شيباني، اتفاقية أوسلو: المواقف والدوافع، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٤٢ - ٤٣.
- (١١) - محسن محمد صالح، فلسطين - دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط١، كولالمبور، ماليزيا، ٢٠٠٢، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

- (١٢) - حنان محمود عرفات، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسها على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٥، ص ٨٩ - ٩٠.
- (١٣) - منير شفيق، اتفاق أوسلو وتداعياته، منشورات فلسطين مسلمة، ص ٣ - ٤.
- (١٤) - أماني يونس الأطرش، مصدر سابق، ص ٤٩ - ٥٠.
- (١٥) - محسن محمد صالح، مصدر سابق، ص ٢٩٢.
- (١٦) - طاهر شاش، مصدر سابق، ص ٦٠.
- (١٧) - حنان حنا رفيدي قمر، خفايا الخطوة الإسرائيلية إلى أوسلو - ما بين الأهداف والاستراتيجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٧، ص ٢١٥.
- (١٨) - أماني يونس الأطرش، مصدر سابق، ص ٥٠.
- (١٩) - طاهر شاش، مصدر سابق، ص ٦١.
- (٢٠) - أماني يونس الأطرش، مصدر سابق، ص ٥٠.
- (٢١) - حنان حنا رفيدي قمر، مصدر سابق، ص ٢١٧.
- (٢٢) - طاهر شاش، مصدر سابق، ص ٦٢.
- (٢٣) - أماني يونس الأطرش، مصدر سابق، ص ٥١.
- (٢٤) - حسين أبو شنب، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي - الرأي والرأي الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، ١٩٩٥، ص ٢١٠ - ٢٢١.
- (٢٥) - الهيئة العامة للاستعلامات، أجهزة الإعلام العالمية ومواكبة أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من ٩/١٧ إلى ٩/٢٥/١٩٩٣، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة - مصر، ١٩٩٣، ص ٥.
- (٢٦) - أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (١٩٦٤ - ١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الآداب، ٢٠١٤، ص ٢٠٢.
- (٢٧) - فاتح شيباني، اتفاق أوسلو - المواقف الدوافع، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج ٦، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٤٤.
- (٢٨) - حسين أبو شنب، مصدر سابق، ص ٢٢٢ - ٢٣١.
- (٢٩) - فاتح شيباني، مصدر سابق، ص ٤٣ - ٤٤.
- (٣٠) - بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تعلن فيه انسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - دمشق ١٠/٩/١٩٩٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٤، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٢١٧.

- (٣١) - بيان اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدعو فيه إلى مقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني - دمشق ١٢/٧/١٩٩٥، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٧، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ٢١٨.
- (٣٢) - بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تعلن فيه انسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - دمشق ١٠/٩/١٩٩٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٤، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٢١٧.
- (٣٣) - تصريح للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة يذكر فيه ياسر عرفات بمصير الرئيس الراحل أنور السادات - دمشق ٣٠/٨/١٩٩٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٤، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٢٠٤.
- (٣٤) - بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة تحذر فيه من انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني - دمشق ١٦/١٢/١٩٩٥، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٧، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ٢٢٣.
- (٣٥) - بيان للناطق الرسمي باسم حماس يندد فيه بمشروع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي - عمان ٤/٩/١٩٩٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٤، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٢١٠.
- (٣٦) - مذكرة حركة المقاومة الإسلامية حماس بشأن اتفاق أوسلو بعد خمسة أعوام من توقيعه ١٧/٨/١٩٩٨، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٩، العدد ٣٦، خريف ١٩٩٨، ص ٢٠٢.
- (٣٧) - بيان لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين - حماس تؤكد فيه رفضها المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٧، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ٢١٧.
- (٣٨) - حديث صحفي لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس يعرض فيه موقف الحركة من المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٥، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤، ص ٢٢٩.
- (٣٩) - أنور جمعة حرب أبو مور، مصدر سابق، ص ٢٠٥.
- (٤٠) - فاتح شيباني، مصدر سابق، ص ٤٥.
- (٤١) - أنور جمعة حرب أبو مور، مصدر سابق، ص ٢٠٠.
- (٤٢) - فاروق الشرع، الرواية المفقودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، ٢٠١٥، ص ٢٩٢.

- (٤٣) - الرئيس السوري حافظ الأسد: نريد السلام الكامل مع إسرائيل، مقابلة أجرتها صحيفة القدس العربي مع الرئيس حافظ الأسد، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٤٢ - ٢٤٣، ١٩٩٣، ص ١٥٦ - ١٥٧.
- (٤٤) طه الغزناوي، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري، دار المستقبل العربي، القاهرة - مصر، ١٩٩٤، ص ٢٨٠.
- (٤٥) - إبراهيم قرمة، اتفاقات أوسلو - أبعادها الإقليمية والدولية ١٩٩١ - ١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٩، ص ١٠٤.
- (٤٦) - محمد عبد القادر محمد، استراتيجية التفاوض السوري مع إسرائيل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩، ص ١٧.
- (٤٧) - عدنان السيد حسين، لبنان وسورية في مفاوضات التسوية (في كتاب العلاقات اللبنانية السورية - محاولة تقويمية)، الحركة الثقافية، أنطلياس - لبنان، ٢٠٠١، ص ٢٩٦.
- (٤٨) - جورج مغامس، المفاوضات بين لبنان وإسرائيل: تسوية سلام ونظام إقليمي جديد، منشورات جامعة سيدة اللويزة، لبنان، ٢٠٠٠، ص ١٦٦.
- (٤٩) - مصطفى فرحان تقي، أثر المتغير الأمني في العلاقات اللبنانية السورية بعد عام ٢٠١١، بحث ترقية إلى درجة المستشار، وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، ٢٠٢٠، ص ٣١ - ٣٤.
- (٥٠) - أمل عيتاني وعلى هويدي ومعين مناع وزياد الحسن ومحمود حنفي ونافذ أبو حسنة، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٥٢ - ١٥٤.
- (٥١) - آري كنودسن وساري حنفي، اللاجئين الفلسطينيون في المشرق العربي - الهوية والفضاء والمكان، ترجمة: ديمة الشريف وجابر سليمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، ٢٠١٥، ص ٢٠٠.
- (٥٢) - جورج مغامس، مصدر سابق، ص ٢٩٧.
- (٥٣) - علا بطرس، الاستراتيجية السورية في لبنان بين الأسد - الأب والأسد - الأبن ١٩٧٠ - ٢٠٠٩، الناشر: المؤلف، بيروت - لبنان، ٢٠١١، ص ٨٣.
- (٥٤) - ادياب ذيب أحمد طه، الموقف المصري الرسمي من مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد ٦١، تشرين الثاني ٢٠٢٢، ص ٤٥.

- (٥٥) - حديث صحافي للرئيس حسني مبارك بشأن فرصة المصالحة العربية وعملية السلام في الشرق الأوسط والموقف من القدس وقضايا أخرى ١/٩/١٩٩٤، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٥، العدد ٢٠، ١٩٩٤، ص ٢٥٥.
- (٥٦) - ادياب زيب أحمد طه، مصدر سابق، ص ٤٥ - ٤٧.
- (٥٧) - آشر سيسار، ليس سلاماً منفرداً حتى الآن، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٥، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ٩٩ - ١٠١.
- (٥٨) - محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية وخلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، ٢٠٢٢، ص ١١٢.
- (٥٩) - محمد عودة الأغا، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الصراع العربي - الإسرائيلي، مجلة رؤية التركية، العدد ١٥، ٢٠١٥، ص ١٥٠ - ١٥١.
- (٦٠) - أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (١٩٦٤ - ١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الآداب، ٢٠١٤، ص ٢٠٥.
- (٦١) - محمد محمود المغني، موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها (١٩٨٧ - ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الآداب، ٢٠١٦، ص ١٠٣ - ١٠٤.
- (٦٢) - إدوارد سعيد، أوسلو ٢ سلام بلا أرض، دار المستقبل العربي، القاهرة - مصر، ١٩٩٥، ص ١٠٩ - ١١٠.
- (٦٣) - Sela. Avraham, "Difficult Dialogue: The Oslo Process in Israeli Perspective." Macalester International, vol. 23, no. 1, 2009, pp. 120 - 121.
- (٦٤) - حزب الليكود: يعد من الأحزاب الرئيسية في الكيان الصهيوني، تأسس عام ١٩٧٣ بعد اندماج حزب "حירות" وحزب "الليبرالي"، وهو حزب "يمين وسط"، ومن أبرز زعمائه (مناحيم بيغين، اسحاق شامير، أرييل شارون، بنيامين نتنياهو)، وهو يهيمن على المشهد السياسي، ويلعب دوراً محورياً في تشكيل سياسة الكيان الصهيوني، سواء بالانتخابات أو من خلال التحالفات، وتولى الحزب السلطة خلال (١٩٧٧ - ١٩٨٤)، (١٩٨٦ - ١٩٩٢)، (١٩٩٦ - ١٩٩٩)، (٢٠٠١ - ٢٠٠٥). للمزيد ينظر: محمد جمال الدين العلوي، الأحزاب وأثرها في رسم السياسات الإسرائيلية، مجلة دراسات إقليمية، مج ٥، العدد ١٤، ٢٠٠٩، ص ١٥ - ١٧.

(٦٥) - وليد حباس، قراءة في مواقف الأحزاب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو: حل الدولتين والتسوية السياسية، أوراق إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تشرين الثاني ٢٠٢٢، ص ٢١ - ٢٢.

(٦٦) - حزب شاس: من أبرز الأحزاب الدينية في الكيان الصهيوني، تأسس عام ١٩٨٤، برئاسة "رابي عوفاد يهوذا أفوتشر"، وهو كحركة دينية - سياسية تأسس بهدف إعادة التوراة لمكانتها، حماية مصالح المجتمع الديني الذي ينحدر من أصل يمني، يعتبر الحزب التيارات الدينية المتطرفة التي تؤكد التزامها الصارم بالشريعة التوراتية، والنصوص الدينية، ويعتبر "التلمود" أساساً للحكم والسلوك، ولذلك يؤكد الحزب على القضايا المتعلقة بالدين والهوية اليهودية، ويعارض التأثيرات العلمانية والليبرالية. للمزيد ينظر: أسامة حسين حسن فيومي، دور الأحزاب الدينية في إسرائيل في الحياة السياسية - حزب شاس نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٢٣، ص ٣٣ - ٤٤.

(٦٧) - وليد حباس، المصدر السابق، ص ٤٦ - ٤٧.

(٦٨) - حزب العمل: وهو حزب يساري، وهو من أهم الأحزاب في الحياة السياسية في الكيان الصهيوني، وهو من أهم منافسي حزب الليكود. تأسس عام ١٩٣٠، من مجموعة من الاتحادات ذات الطابع الاشتراكي باسم "ماباي" و"المعراخ"، وسيطر الحزب منذ تأسيسه على الهستدروت، والحركة الصهيونية العالمية، كما قام بتأسيس منظمتي (الهاغانا) و(البلماخ) الإرهابيتين، ومن أبرز مؤسسي الحزب (ديفيد بن غوريون، غولدا مائير، شمعون بيريز، اسحاق رابين، إيهود باراك). تولى الحزب السلطة خلال (١٩٤٧ - ١٩٧٧)، (١٩٨٤ - ١٩٩٠)، (١٩٩٢ - ١٩٩٦)، (١٩٩٩ - ٢٠٠١). للمزيد ينظر: محمد جمال الدين العلوي، مصدر سابق، ص ١٤ - ١٥.

(٦٩) - وليد حباس، المصدر السابق، ص ٥٦ - ٥٧.

المصادر

- الكتب:

١. إدوارد سعيد، أوسلو ٢ سلام بلا أرض، دار المستقبل العربي، القاهرة - مصر، ١٩٩٥.
٢. آري كنودسن وساري حنفي، اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي - الهوية والفضاء والمكان، ترجمة: ديمة الشريف وجابر سليمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥.
٣. جورج مغامس، المفاوضات بين لبنان وإسرائيل: تسوية سلام ونظام إقليمي جديد، منشورات جامعة سيدة اللويزة، لبنان، ٢٠٠٠.
٤. حسين أبو شنب، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي - الرأي والرأي الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥.
٥. طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة النهائية - الآمال والتحديات، ط١، دار الشروق، القاهرة، مصر، ١٩٩٩.
٦. طه الغرناوي، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري، دار المستقبل العربي، مصر، ١٩٩٤.
٧. عدنان السيد حسين، لبنان وسورية في مفاوضات التسوية (في كتاب العلاقات اللبنانية السورية - محاولة تقييمية)، الحركة الثقافية، أنطلياس - لبنان، ٢٠٠١.
٨. علا بطرس، الاستراتيجية السورية في لبنان بين الأسد- الأب والأسد- الأبن ١٩٧٠ - ٢٠٠٩، بيروت - لبنان، ٢٠١١.
٩. محسن محمد صالح، فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط١، ماليزيا، ٢٠٠٢.
١٠. منير شفيق، اتفاق أوسلو وتداعياته، منشورات فلسطين مسلمة.

١١. الهيئة العامة للاستعلامات، أجهزة الإعلام العالمية ومواكبة أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من ٩/١٧ إلى ٩/٢٥/١٩٩٣، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة - مصر، ١٩٩٣.

الرسائل والأطاريح

١. أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (١٩٦٤ - ١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الآداب، ٢٠١٤.
٢. أسامة حسين حسن فيومي، دور الأحزاب الدينية في إسرائيل في الحياة السياسية - حزب شاس نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٢٣، ص ٣٣ - ٤٤.
٣. إبراهيم قرمة، اتفاقات أوسلو - أبعادها الإقليمية والدولية ١٩٩١ - ١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٩، ص ١٠٤.
٤. حنان حنا رفيدي قمر، خفايا الخطوة الإسرائيلية إلى أوسلو - ما بين الأهداف والاستراتيجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٧.
٥. حنان محمود عرفات، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسها على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٥.
٦. رولا سرحان، نصوص اتفاق أوسلو وفشل التطبيق ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٦.
٧. محمد محمود المغني، موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها (١٩٨٧ - ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الآداب، ٢٠١٦.

المجلات والصحف:

١. مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٤، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣
٢. مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٥، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤.
٣. مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٧، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦.
٤. مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٩، العدد ٣٦، خريف ١٩٩٨
٥. مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٥، العدد ٢٠، ١٩٩٤.
٦. مجلة دراسات إقليمية، مج ٥، العدد ١٤، ٢٠٠٩.
٧. مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٤٢ - ٢٤٣، ١٩٩٣

الأبحاث:

١. ادياب ذيب أحمد طه، الموقف المصري الرسمي من مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد ٦١، تشرين الثاني ٢٠٢٢.
٢. أسامة أبو أرشيد، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية، ندوة بعنوان: "مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٤ - ١٥ تشرين الثاني، ٢٠١٥.
٣. آشر سيسار، ليس سلاماً منفرداً حتى الآن، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٥، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤.
٤. أماني يونس الأطرش، اتفاق أوسلو السياق التاريخي والتداعيات، أكاديمية دراسات اللاجئين، دبلوم الدراسات الفلسطينية، بحث، ٢٠١٨.
٥. أمل عيتاني وعلى هويدي ومعين مناع وزياد الحسن ومحمود حنفي ونافذ أبو حسنة، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨.
٦. عقل محمد أحمد صلاح، حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية ١٩٩٢ - ٢٠١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ٢٠١٦.

٧. فاتح شيباني، اتفاق أوسلو - المواقف الدوافع، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج ٦، العدد ١، ٢٠٢٠.
٨. فاروق الشرع، الرواية المفقودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، ٢٠١٥.
٩. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية وخلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، ٢٠٢٢.
١٠. محمد جمال الدين العلوي، الأحزاب وأثرها في رسم السياسات الإسرائيلية، مجلة دراسات إقليمية، مج ٥، العدد ١٤، ٢٠٠٩.
١١. محمد عبد القادر محمد، استراتيجية التفاوض السوري مع إسرائيل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩.
١٢. محمد عودة الأغا، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الصراع العربي - الإسرائيلي، مجلة رؤية التركية، العدد ١٥، ٢٠١٥.
١٣. مصطفى فرحان تقي، أثر المتغير الأمني في العلاقات اللبنانية السورية بعد عام ٢٠١١، بحث ترقية إلى درجة المستشار، وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، ٢٠٢٠.
١٤. وليد حباس، قراءة في مواقف الأحزاب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو: حل الدولتين والتسوية السياسية، أوراق إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تشرين الثاني ٢٠٢٢.

المصادر باللغة الانكليزية:

15. Sela. Avraham, "Difficult Dialogue: The Oslo Process in Israeli Perspective." Macalester International, vol. 23, no. 1, 2009
16. Gómez Díaz. Donato, "European Union" In Encyclopedia of Business in Today's World, edited by Charles Wankel, Los Angeles: SAGE Publications, 2009,